قضية مياه النيل والتهجير في السودان ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤

(بحث مستلا من رسالة ماجستير)

دنيا فاروق صالح العمر

جامعة البصرة / كلية التربية للبنات

الملخص

خلال الحكم العسكري للسودان ١٩٥٨-١٩٦٤ وفي سنة ١٩٥٩ عقدت اتفاقية جديدة بين مصر والسودان ، وبموجبها حلت قضية المياه بين الطرفين ووافقت السودان على بناء السد العالي في مصر ، وقامت بدفع خمسة عشر مليون جنيه مصري الى الطرف السوداني تعويضاً عن الاضرار الناجمة عن بناء السد وغرق مناطق مهمة من الاراضي السودانية واقامة منطقة خاصة لأهالي المناطق الغارقة بالمياه ، واسكانهم فيها .

The Question of Nile Water and Displacement in Sudan 1959 – 1964

Abstract :

During the military rule in Sudan, 1958-1964 , a new agreement abut the Nile water was concluded between the two countries . The question related to water were settled in this agreement . Sudan agreed to building of the High Dam in Egypt and would pay fifteen Million Egyptian pound as fompen station for the damage that would happen to the Sudanese possessions and territories and that would occur as result of water storing in the High Dam and displacing the locals there .

مدخـل :

النيل اطول انهار الكرة الارضية ، يقع في قارة افريقيا وينساب الى جهة الشمال ، له رافدين رئيسيين النيل الأبيض والنيل الأزرق ، ينبع النيل الأبيض في منطقة البحيرات العظمى في وسط افريقيا ، ويجري من شمال تنزانيا الى بحيرة فكتوريا ، الى اوغندا ثم جنوب السودان ، في حين ان النيل الأزرق يبدأ في بحيرة تانا في اثيوبيا ثم يجري الى السودان من الجنوب الشرقي ثم يجتمع النهرين بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم ، حيث يبلغ طوله ٦٦٥٠ كم (٤١٣٢ ميل) .

يغطي حوض النيل مساحة (٣,٤ كم^{٢}) ويمر مساره بعشر دول افريقية يطلق عليها دول حوض النيل هي : اوغندا ، اثيوبيا ، السودان ، جنوب السودان ، الكونغو ، بوروندي ، تنزانيا ، رواندا ، كينيا ، مصر ، ارتيريا [١] .

ونتيجة للإمكانات الهائلة التي يوفرها نهر النيل ، فقد كانت مطمعاً للقوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، فقد تحكمت الدول الاوربية في دول حوض النيل في تلك الفترة ، فبينماكانت بريطانيا تحكم قبضتها على مصر والسودان واوغندا وكينيا ، فقد احكمت المانيا قبضتها على تنزانيا ، رواندا وبوروندي ، وفي نفس الوقت قامت بلجيكا بالسيطرة على الكونغو التي كانت تعرف باسم زائير[٢] .

وبعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) اوزارها ، قسمت الامبراطورية الالمانية بين كل من بريطانيا وبلجيكا ، فحصلت بريطانيا على تنزانيا ، بينما حصلت بلجيكا على رواندا وبوروندي ، بينما بقيت اثيوبيا مستقلة[٣] .

ونتيجة لأهمية النيل في اقتصاديات دول حوض النيل بالنسبة للزراعة والصيد وكذلك السياحة ، بدأ التخطيط لترتيب اوضاع النهر بالنسبة للحكم الثنائي (البريطاني – المصري) للسودان ، اضافة الى حاجة مصر لسد حاجتها وتوافقها مع المصالح البريطانية للتوسع في زراعة القطن ، واستغلال الموارد الطبيعية في كل من مصر والسودان ، لذلك تم توقيع اتفاق عام ١٩٢٩[٤] بين بريطانيا ومصر ، والذي تضمن [٥] :

أولاً – ان الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه النيل دون الاضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه .

ثانياً – موافقة الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥ [٦] ويُعد جزءاً لا ينفصل من اتفاق عام ١٩٢٩ .

ثالثاً – لا تقوم السودان وبدون اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية باي اعمال ري او توليد طاقة او اي اجراءات على النيل وفروعه ، او على البحيرات التي تنبع سواء من السودان او من البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية من شأنها انقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر او تعديل تاريخ وصوله او تخفيض منسوبه قد يؤدي الى الحاق الضرر بمصالح مصر .

رابعاً – تقديم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان ، ويمكنها اقامة اعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية .

وعقدت الاتفاقية المذكورة في اطار مصلحة سياسية بين مصر وبريطانيا اثر أحداث ثورة ١٩٢٤[٧] في السودان وقتل الحاكم السوداني العام السيد لي ستاك (Lee Stack ١٨٦٨ – ١٩٢٤) في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٤ ، وقد شعر السودانيون بالغبن من ذلك الاتفاق ، لكن في اعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ، واشتداد النضال من اجل الاستقلال طغى على التناقضات التي خلفتها اتفاقية عام ١٩٢٩ لتفجر بعد ذلك عشية استقلال السودان[٨].

تطورات قضية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٤٥ – ١٩٥٨ :

نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر موضوع مياه النيل الذي اعتبر احد الاسلحة التي استخدمها البريطانيون في تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية بين مؤيدي وحدة وادي النيل أو الاستقلال واشعال نار الفتنة بين مصر والسودان[٩].

وعليه بدأت حكومة السودان خلال المدة ١٩٤٥ – ١٩٤٦ بإعادة النظر في مشروع أعالي النيل وقناة جونقلي[١٠]، التي كانت من أهم مميزاته هي زيادة ايرادات مياه النيل بحوالي (٥٥) مليون متر مكعب من المياه يستفيد منها البلدان في فتح مشروعات زراعية بمساحات كبيرة لسد حاجات اعداد السكان المتزايدة[١١].

كما شهدت المرحلة (١٩٥٣ – ١٩٥٥) توتراً ملحوظاً في العلاقات المصرية – السودانية ، بسبب مياه النيل ، فقد ادركت مصر قوة تنامي التيار الاستقلالي في السودان آنذاك ، لذا حاولت الاسراع في بناء السد العالي[١٢] لغرض خزن المياه وتوليد الطاقة

الكهربائية سداً لاحتياجاتها المستقبلية ، وفي الوقت نفسه إذا ما تحقق استقلال السودان فيكون عندها استقلالاً ضعيفاً فاقداً للمقومات الاقتصادية بعد ان تضمن مصر حاجتها الكافية من مياه النيل[١٣].

لذا فان حرص السياسة المصرية على وحدة وادي النيل كان من اجل المياه فقط كما يراه البعض[١٤].

كانت المفاوضات التي تجري بين مصر والسودان حول مياه النيل دائماً مصيرها الفشل ، لان حجة المفاوض المصري استندت على نفس المنطق الاستعماري البريطاني في مفاوضاتها مع مصر حول قناة السويس[١٥].

بدأت المفاوضات التي ادت الى اتفاقية عام ١٩٥٩ مع قيام او حكومة وطنية في السودان عام ١٩٥٤ ، وبعد فترة قصيرة من تأليف وزارة الازهري الأولى[١٦] ، حيث قاد السيد ميرغني حمزة وزير الري والزراعة آنذاك المفاوضات التي جرت في الخرطوم الاولى والثانية ، إلا إن المفاوضات المذكورة تعثرت وانتهت بتقديم عرض من الجانب السوداني تضمن[١٧]:

١- تحديد نصيب السودان من المياه قبل بناء السد العالي .

٢- الاعتراف بالحق المكتسب (حق البلدين مصر والسودان في المياه تقدر بـ (٥٢) مليار (٤٨) لمصر و (٤) للسودان) في عام ١٩٢٠ على ان يقسم الفائض بالتساوي بين مصر والسودان .

٣- حق السودان في إنشاء خزانات على النيل .

٤- تعويض أهالي حلفا تعويضاً مجزياً عن الاضرار التي تنجم عن بناء السد العالي وغرق المنطقة .

ولم يرد الجانب المصري على مطالب السودان ، وبقيت الاتصالات متبعثرة بين الطرفين[١٨].

وبعد عودة الازهري من مؤتمر عدم الانحياز[١٩] اجتمع في القاهرة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر وطلب منه الاسراع بالمفاوضات حول المياه ، لاسيما وان الازهري كان يتعرض آنذاك لمعارضة قوية من حزب الأمة[٢٠]، وقد استغلت الصحافة عدم رد مصر على المطالب السودانية ، لتأليب الرأي العام في السودان على مصر الى حد

خطير ، أثر على موقف الازهري الذي كان لا يود ان تسوء العلاقات مع مصر وهي التي ساندته في الوصول الى الحكم [٢١].

وبسبب ذلك وبسبب الضغوط التي تعرضت لها حكومة الازهري والحزب الوطني الاتحادي داخل البرلمان السوداني تصاعدت الشكوك حول أهلية الحزب لتحقيق هدف توزيع عادل للمياه مع مصر ، وبدوره أدى ذلك الى استقالة ثلاثة وزراء من الحزب الوطني الاتحادي[٢٢]، الذين اشاروا الى ضعف الحكومة وترددها في مواجهة ضغوط الحكومة المصرية وضعف موقفها حول مياه النيل[٢٣].

وجرى بعدها تغيير وزاري فدخل خضر حمد كوزير للري والزراعة بدلاً من ميرغني حمزة في ٢٥ كانون الاول من عام ١٩٥٤ والذي قاد عملية التفاوض[٢٤]مع الجانب المصري[٢٥].

وبذلك تولى خضر حمد عملية التفاوض الجديدة في آذار عام ١٩٥٥ مع مصر حول المياه ، لكن الزيارة الى مصر طغت عليها قصة ما يسمى بالمنشورات والتي اتهمت فيها السلطات المصرية السيد خضر حمد بحيازته ومحاولة طبع وتوزيع منشورات[٢٦]معادية للثورة في مصر ، وكان بالضرورة ان تؤثر تلك الحادثة الغريبة على عملية التفاوض وعلى مصداقية قيادة السيد خضر حمد للوفد السوداني[٢٧].

وضع الطرفان المصري والسوداني تصاريح منفصلة يوضح كلاً منهم فيها رأيه حول موضوع مياه النيل ، بينما اراد السودان ان يتم فيها الاتفاق على نصيب كل دولة قبل الشروع ببناء السد ، فان المصريين اصروا على تقسيم الفوائد بعد قيام السد العالي[٢٨].

ومن اهم ما تضمنته تصريح السودان لقبول بناء السد العالي هو تعويض سكان حلفا الذي سنذكره لاحقاً ، فكان تصريح السودان هو[٢٩] :-

أولاً – ان يحدد نصيب السودان من المياه قبل قيام السد العالي او اية مشاريع أخرى ، اما على أساس الأرض القابلة للري او على أساس السكان ، أو على أساس الرأي للسيد كوري (عضو لجنة مشاريع النيل لعام ١٩٢٠ ، والذي يقضي بالاعتراف بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان ، واقتسام ما تبقى من مياه النيل بالتساوي بينهما) ، أو على نسب معقولة يتم الاتفاق عليها .

ثانياً – ان يكون للسودان الحق في إقامة المنشئات مثل خزان الروصيرص (وهو سد خرساني لتجميع المياه للري وتوليد الطاقة الكهربائية) لاستقلال نصيبه من المياه .

ثالثاً – أن يعوض سكان حلفا التعويض الكافي قبل اقامة السد العالي .

رابعاً – متى عرف السودان نصيبه فهو مستعد لدراسة اي مشروع تريده مصر للاستفادة من نصيبها من مياه النيل .

أما الجانب المصري فتضمن :-

أولاً – اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة للأجيال المقبلة في مصر والسودان أساساً لتقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة من مياه النيل باستمرار (التي يمكن تدبيرها من اي مشروع من مشروعات النيل يعرضها اي من الطرفين المصري والسوداني وتتم الموافقة عليها بواسطة خبراء محايدين يُتفق عليهم) .

ثانياً – تقسيم هذه الفوائد اما على أساس عدد السكان في كل من البلدين ، او المساحات المستجدة في البلدين على أساس تطبيق نمط زراعي واحد ، او على أساس تطبيق النسبة الناتجة من السكان والمساحات ، ويُجرى التقسيم على أساس صافي الفوائد محسوبة عند اسوان ، على الا تكون الحقوق المكتسبة للبلدين موضوعاً للنقاش ، ولم يعرض الجانب المصري اي ارقام للمناقشات وجعل الارقام بالاتفاق بين البلدين [٣٠] .

ولم تنجح المفاوضات كسابقاتها ، بسبب عدم التوصل الى اتفاق مرضي بين الطرفين بسبب ما حصل للسيد خضر حمد نتيجة ما سميت بالمنشورات التي اعتبرت ضد الحكم القائم في مصر ، نتيجة القصيدة كانت لشخص محمد نجيب الذي اقصاه جمال عبد الناصر عن منصبه ووضعه تحت الاقامة الجبرية التي على أساسها أستاء السودانيون لذلك ، بسبب العلاقة الوطيدة التي كانت تربط محمد نجيب بالسودان وكذلك بالنسبة للجانب المصري الذي كان يعد فشل المفاوضات بالاضافة الى السابق ، وجود السيد همفري موريس (Humphrey Maurice) [٣١] ضمن الوفد السوداني والذين يعتبرونه متشدداً وممثلاً للموقف البريطاني المعادي لمصر ولوحدة وادي النيل[٣٢] .

وكذلك فشلت مفاوضات اخرى في نفس العام ١٩٥٥ ، على الرغم من التنازل الذي قدمته السودان بالموافقة المبدئية لبناء السد العالي ، ولكن من دون مقابل من مصر بشأن خزان الروصيرص ، على ان يتم قبل بناء السد بتعويض لاهالي حلفا التي ستغمر المياه اراضيهم ، وعلى أثر ذلك ساد الفتور في العلاقة ما بين الطرفين[٣٣] .

واثناء حكومتي عبد الله خليل[٣٤] الاولى والثانية ، فقد استأنفت المفاوضات بين مصر والسودان من جديد ، وكان عبد الله خليل قد صرح بتصريح غريب انه كان ينتظر من

مصر ان تخطو الخطوة الاولى في تحسين العلاقات بين البلدين بتصفية مشكلتي التجارة والتنقل بين البلدين ، لما لهما من تأثير مباشر بحياة الناس ، بينما اشار الى أن مسألة مياه النيل ليس هناك حاجة عاجلة بشأنها آنذاك ، وهذا يعني انه كان له نوايا خفية حول الموضوع [٣٥].

وفي أثر ذلك بعث زكريا محي الدين وزير الداخلية المصري ببرقية الى الملحق العسكري المصري في السودان ، تضمنت الأسس التي يمكن على أساسها التباحث مع حكومة الخرطوم وهي كالآتي :- [٣٦]

١- ترحيب مصر بفتح باب المفاوضات مع السودان لانهاء المشاكل المعلقة بين الطرفين .

٢- حرصاً على نجاح المفاوضات فان مصر مهتمة بمعرفة الأسس التي يمكن ان تستند عليها المفاوضات المقبلة لاسيما موضوع مياه النيل .

٣- في حالة ايضاح حكومة السودان لتلك الأسس فعليها بالاتصال بمصر رسمياً .

وبناءً عليه شكلت السودان لجنة لايضاح تلك الأسس وتقديم تقرير عن الموقف الاقتصادي والتجاري بين البلدين لاستئناف المباحثات ، وقد تعرض التقرير لكل المشاكل التي اثيرت بين البلدين حول موضوع المياه ، لاسيما التجاوزات التي كانت تثيرها مصر بشأن السودان ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر فتح خزان سنار للتخزين قبل موعده ، وقد خضع تقرير السودان للدراسة من جانب اعضاء السفارة المصرية في السودان وفي مقدمتهم محمد سامي ، وزير مصر المفوض في السودان ، الذي كان يرى انه لابد من أن يكون التفاوض جملة واحدة على جميع المسائل المعلقة بين البلدين بما فيها مياه النيل ، وفي حالة عدم حصول ذلك فانه اوصى حكومته باتباع سياسة تجميد الموقف في كل المواضيع المعلقة لحين حل مشكلة المياه مع استمرار سياسة الضغط الاقتصادي على السودان ، الا ان رأي الحكومة المصرية كان مختلفاً مع ما جاء في تقرير الوزير المذكور من حيث معالجة الموقف[٣٧].

ومن المهم ذكره ان الحكومة المصرية أصرت على أن يكون التفاوض على أساس احترام السودان لاتفاقية ١٩٢٩ ، التي أبدت السودان عدم الاعتراف بها في مذكرتها التي ارسلتها في التاسع عشر من آب عام ١٩٥٨ ، لانها وقعت قبل الاستقلال[٣٨].

ووفقاً لما جاء في اعلاه ، وافق عبد الله خليل على استئناف المفاوضات ، لانه كان مقبل على الانتخابات الثانية للبرلمان ، وعليه اراد ان تكون علاقته مع مصر علاقة ودية آنذاك حتى لا يفقد مركزه عندهم ، وبالتالي يخسر الانتخابات[٣٩].

خلال المفاوضات برزت ثلاثة أمور ، الأول ان السودان تلقت عرضاً بمبلغ عشرة مليون جنيه مصري تعويضاً لاهالي حلفا عن إغراق اراضيهم وممتلكاتهم ، وقد رفض السودان ذلك بشدة ، مطالباً بدفع مبلغ قدره خمسة وثلاثين مليون جنيه ، اما الثاني فيتعلق بموضوع الحدود بين مصر والسودان شمال مدينة حلفا ، فبينما كانت مصر ترى ان حدودها في تلك المنطقة تمتد حتى خط ٢٢ شمالاً وان القرى التي تقع على ذلك الخط شمال مدينة وادي حلفا وتشمل قرى سره ودبيره وفرس ، هي في حقيقة الأمر اراضي مصرية غير ان السودان رفض ذلك الادعاء أيضاً ، وأكد ان حدوده تمتد لعدة أميال حول شاطئ النيل شمال خط ٢٢ ومدينة حلفا ، وان تلك القرى اراضي سودانية[٤٠].

الامر الثالث فكان باندلاع شرارة خلاف حاد آخر بين مصر والسودان حول منطقة مثلث حلايب[٤١]، الامر الذي اضاف تعقيداً جديداً حول مفاوضات مياه النيل[٤٢].

لقد برز الخلاف حول تبعية مثلث حلايب في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٨ ، عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة احتجت فيها على نية السودان باجراء انتخابات في المنطقة ، وذلك لان الحكومة المصرية تعدها اراضي تابعة الى مصر بموجب اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ . لذا قام المصريون بارسال فرقة عسكرية ، ثم اعقبتها مذكرة اخرى في التاسع من شباط ١٩٥٨ اعلنت فيها عزمها على اجراء استفتاء في المنطقة ، الا ان حكومة السودان اعلنت رفضها التام لذلك وايدتها القوى الداخلية والصحافة والرأي العام ، فجرت نقاشات ورفعت شكوى الى مجلس الامن الدولي ، فتراجعت مصر عن قرار الاستفتاء وسمحت للسودان بأجراء انتخابات في حلايب ، وارتأت تأجيل المناقشات حول حلايب الى ما بعد الانتخابات ، وبذلك تمت معالجة الخلاف بشكل مؤقت وكل ذلك كان يصب في مصلحة عبد الله خليل لما له أثر في فوزه بالانتخابات ، حيث شكل الحكومة للمرة الثانية بالتعاون بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب الامة [٤٣].

فتواصلت حكومة عبد الله خليل مع الحكومة المصرية حول موضوع مياه النيل ، غير ان الخلافات خيمت على تلك الاتصالات التي استمرت لمدة طويلة ، انتهت بانقلاب السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ واستلام الجيش للسلطة في السودان[٤٤].

تطورات قضية مياه النيل بين مصر والسودان خلال حكم الفريق عبود ١٩٥٨ – ١٩٦٤ :

أثر الانقلاب العسكري في السودان في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ ، كان الفريق ابراهيم عبود قد اشار بعد استلام السلطة مباشرة في بيانه الأول الى تحسين العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) لاسيما بعد اعتراف عبد الناصر السريع بالنظام الجديد ، ولهذا كانت قضية مياه النيل هي الطريق الافضل لتحسين العلاقة بين الطرفين[٤٥].

فبدأت الاتصالات بين الرئيسين (ابراهيم عبود ، جمال عبد الناصر) بعد فترة وجيزة من استلام ابراهيم عبود للحكم في السودان ، وتبادل الطرفان المذكرات التي اشارت الى اتفاق الطرفين ، باستئناف المفاوضات حول مياه النيل بلا تأخير ، وتم تحديد العاشر من آب من عام ١٩٥٩ موعداً لبدء المفاوضات في القاهرة وأيد المجلس الاعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء الاستئناف الفوري للمفاوضات ، وعليه تم تشكيل الوفد السوداني بقيادة اللواء محمد طلعت فريد وزير الاستعلامات والعمل رئيساً للوفد[٤٦].

وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٥٩ أعلن رسمياً توقيع مصر والسودان على اتفاقية المياه لعام ١٩٥٩ وتوقيع اتفاقية أخرى تجارية بين البلدين[٤٧].

وبعد ثلاثة أيام من توقيع الاتفاقية ، أي في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٥٩ ، صادق مجلس الوزراء على الاتفاقية واصدر القانون الخاص بها ، والملاحظ هنا ان مجلس الوزراء هو الذي صدق على المعاهدة وليس المجلس الاعلى للقوات المسلحة الذي كان يمثل السلطة التشريعية والتنفيذية العليا في السودان ، وتفسير ذلك يعود الى أنه اراد اشراك المدنيين الخمسة في مجلس الوزراء وهم ، احمد خير ، وزير الخارجية وعبد الماجد احمد ، وزير المالية ومحمد احمد علي وزير الصحة وزيادة ارباب وزير المعارف والعدل وسانتينوديتق ، وزير الثروة الحيوانية ، وتحميلهم مع اعضاء المجلس العسكري مسؤولية وتبعيات الاتفاقية[٤٨].

وقد تضمنت الاتفاقية من ديباجية وثمانية اقسام وثلاثة ملاحق ، تتناول الديباجية ثلاث مسائل ، الاولى تتعلق بالحاجة الى مشروعات لضبط نهر النيل ضبطاً كاملاً ولزيادة ايراده للانتفاع التام بمياهه لصالح مصر والسودان ، والثانية تتعلق باحتياج هذه الاعمال الى اتفاق وتعاون كامل بين الدولتين لتنظيم الافادة من هذه المشروعات ، اما المسألة الثالثة فهي

تتعلق باتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ والتي تقول الديباجية انها قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل ولكن لم يشمل مداها ضبطاً كاملاً لمياهه ، مما يعني انها اتفاقية ناقصة لكنها نافذة[٤٩].

تتناول الاقسام الثمانية للاتفاقية ستة مواضيع رئيسية هي :

١- تخصيص مياه النيل بين مصر والسودان .
٢- مشروعا السد العالي وخزان الروصيرص.
٣- تعويضات السودان عن اغراق منطقة وادي حلفا.
٤- مشروعات استغلال مياه مستنقعات جنوب السودان .
٥- انشاء الهيئة الفنية الدائمة المشتركة .
٦- مطالب دول حوض النيل الاخرى .

هذا بالاضافة الى السلفة المائية من السودان لمصر التي تم تضمينها في ملحق للاتفاقية بدون ذكر لها في بنود الاتفاقية نفسها [٥٠] .

واعرب الرئيسان ابراهيم عبود وجمال عبد الناصر عن ارتياحهما لتوقيع الاتفاقية ، كما اثنى داج همر شولد (Dag HammarSkjold) السكرتير العام للامم المتحدة على التوصل الى هذه الاتفاقية المائية [٥١].

وكان قد اصدر احمد خير الله ، وزير الخارجية السوداني بياناً مفصلاً ، اعلن فيه انه سعيد لتوقيع الاتفاقية ويشعر بانه أدى مع اخوانه في حكومة الثورة عملاً كانت نتائجه ناجحة وباهرة[٥٢].

ومن المهم ذكره في هذا المجال هو المشكلة الداخلية التي واجهتها السودان بعد توقيع الاتفاقية وذلك انه كان لابد على الحكومة العمل على اقناع أهالي حلفا بترك المنطقة ، الامر الذي استغرق طويلاً ، لاسيما فيما يتعلق بايجاد المنطقة البديلة ، وقد زار ابراهيم عبود الاهالي في حلفا واستلم طلباتهم [٥٣]، وفي شباط من عام ١٩٦٠ أصدر مجلس الوزراء أمر بتشكيل لجنة [٥٤] تعمل على اعادة توطين اهالي حلفا ووضع خطة لترحيلهم [٥٥].

وعملت هذه اللجنة برئاسة داود عبد اللطيف [٥٦] على توطين أهالي حلفا ودراسة المشروعات الحكومية المتعلقة بالاستفادة من مياه النيل وكانت تحت اشراف وزير الداخلية والحكومة المحلية[٥٧].

وفي الاول من مارس عام ١٩٦٠ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم توطين أهالي وادي حلفا ، وتم تعين حسن دفع الله مدير المنطقة مسؤولاً عن توطين أهالي حلفا وسمي بمفوض للهجرة ، وحسم الجدال باختيار منطقة خشم القربة من قبل مجلس الوزراء لعدة أسباب منها امكانية بناء خزان خشم القربة واقامة مشروع زراعي ، اضافة الى قلة السكان فيها الأمر الذي ازعج الاهالي مما أدى الى قيام مظاهرات واحتجاجات ضد التوطين ، وتبعها اعتقالات حتى من النساء ، وتم اقالة داود عبد اللطيف من منصبه كرئيس للجنة وقامت الحكومة بحل اللجنة بأكملها[٥٨].

انفتح باب المعارضة ليس فقط لمعارضة التوطين في خشم القربة ، ولكن لفكرة التهجير القسري نفسها ولمعارضة نظام الفريق ابراهيم عبود العسكري ، وقد وقف الى جانب أهالي حلفا اعداداً كبيرة من الشعب السوداني ، وخاصة من فئة المثقفين وشاركوا معهم في التظاهر ضد التهجير القسري وضد الحكومة نفسها[٥٩].

وفي بداية عام ١٩٦١ اعلنت حكومة الفريق عبود عن خطتها الاقتصادية للاعوام من ١٩٦١ – ١٩٦٨ وشملت ببناء خزاني الروصيرص وخشم القربة ، واقامة مشروع حلفا الجديدة الزراعي للمهجرين ، وتم موافقة البنك الدولي على تمويل خزان الروصيرص بقرض قيمته (٣٢,٥) مليون دولار ، بينما وافقت الحكومة الالمانية على اعطاء السودان قرضاً بمبلغ (١٩) مليون دولار لنفس الغرض ، وتم تعيين حسن علي عبد الله كرئيس لجنة اعادة توطين أهالي وادي حلفا ، وهكذا بدأت مرحلة جديدة ومختلفة في تاريخ نهر النيل وسدوده الجديدة الثلاثة ، خزان الروصيرص ، خزان خشم القربة ، والسد العالي ، والمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة باعادة التوطين القسرية لعدد كبير من المواطنين النوبيين في مصر والسودان والتي ستنجم عن هذه السدود [٦٠].

ودفعت مصر تعويضاً للسودان مبلغاً قدره خمسة عشر مليون جنيه تعويضاً عن اغراق وادي حلفا وبناء السد العالي ، وكان هذا المبلغ قدمه الرئيس جمال عبد الناصر كحل وسط بين ٢٠ مليون جنيه عرضها وفد السودان ، و١٠ مليون جنيه عرضها وفد مصر في بداية المفاوضات [٦١].

ومن جانب اخر فإن عملية تهجير أهالي حلفا قد تركت آثاراً نفسية على أهالي المنطقة ، فالبعض منهم كان ينظر الى منطقة حلفا بمنظار عاطفي مجرد ، ورأى فيها الآخرون بإنها شر لا بد منه ، كما ساد المنطقة جو من التوتر انعكس في حدة

الخلافات والمشاجرات بين الأهالي في المنطقة ، وبدورها الحقت الحالة المذكورة اضراراً بأهالي حلفا وأثرت على المستوى التعليمي لابنائهم بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعرضوا لها [٦٢].

واختلفت الآراء حول اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ ، بين مؤيد لها لكونها عدت اتفاق كامل لجميع المشروعات التي يمكن القيام بها للاستفادة من مياه النيل وراعت حاجة البلدين الحاضرة والمستقبلية ، لاسيما وان السودان حصلت في هذه الاتفاقية على زيادة حصتها السابقة ووصلت الى (١٨,٥) مليار متر مكعب[٦٣].

رحبت القيادات الدينية والسياسية للاحزاب الثلاث الكبرى (الأمة ، الوطني الاتحادي ، والشعب الديمقراطي) بالاتفاقية بالرغم من ان الأحزاب المذكورة كانت قد حُلت قانونياً بضم صوتها الى صوت الحكومة [٦٤].

وكان الوفد السوداني بالقاهرة على اتصال بعلي ميرغني (زعيم ديني وسياسي سوداني للطائفة الختمية) والذي كان متواجداً بمصر وقتها ، وزاره محمد طلعت فريد رئيس الوفد السوداني (وزير العمل والرياضة في السودان) واطلعه على سير المفاوضات ، وبتوقيع الاتفاقية ارسل السيد علي الميرغني برقية تهنئة بنجاح المفاوضات الى السيد رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة متمنياً ان يكون الاتفاق فاتحة عهد جديد لخير البلدين ، وفي اليوم التالي أصدر علي الميرغني بياناً بارك فيه الاتفاقية ووصفها بإنها ((جميلة الأثر وكثيرة النفع)) وانها جاءت ((نتيجة للروح الطيبة التي سادت مفاوضات الوفدين والتوجيه الحكيم الذي بذله رئيسا القطرين)) وتمنى ان تكون الاتفاقية ((بداية عهد لتنمية الروابط الاخوية القوية ولتدعيم أسباب الود بين الشعبين))[٦٥].

تلقى ابراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة برقية من السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء السابق والذي كان في وقتها يتلقى العلاج في لندن جاء فيها " أهنئكم قلبياً بنجاح المفاوضات الذي كان الفضل فيه لحسن نيتكم وحكمتكم مما سيعود على البلدين بالخير والرفاهية واتمنى لكم التوفيق في كل ما فيه مصلحة السودان ورفعته " [٦٦].

وكذلك أصدر السيد الإمام الصديق المهدي (إمام طائفة المهدية ، حيث تولاها بعد وفاة والده عبد الرحمن المهدي) في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٩ بياناً رحب فيه بالاتفاقية جاء فيه ((اننا سبق أن أكدنا رغبتنا الدائمة وحرصنا الأكيد على إقامة أطيب وأقوى العلاقات بين البلدين وعلى توثيق عرى التضامن والتعاون بينهما مما حدا بنا لمباركة

مبدأ الاتفاق منذ ان بدأ السعي اليه)) وتمنى للمسؤولين العمل دائماً على حفظ أواصر الأخوة والود بين البلدين وان يمكنهم كل ما يكفل دوام التضامن والتعاون المستمر (٦٧).

كما قام وفد من اتحاد مزارعي الجزيرة بزيارة الفريق ابراهيم عبود مهنئين بالاتفاقية وشكروا الحكومة نيابة عن المزارعين على اهتمامها الكبير للمشروع (٦٨).

وبدورها رحبت معظم الصحف السودانية بالاتفاق ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نزل المقال الافتتاحي لصحيفة (الرأي العام) يحمل عنوان (يوم خالد مشهود) جاء فيه ((انه قد صار من أيام التاريخ المشهود في جميع البلدان الواقعة على النيل من منبعه حتى مصبه ، فقد وقعت فيه الاتفافية التي عالجت أضخم مشكلة كانت تعانيها مصر والسودان والبلاد الأخرى الواقعة على منابع النيل)) كما رحب المقال بالكسب العظيم الذي تنطوي عليه الاتفاقية للسودان (٦٩).

وقد كتبت الصحف المصرية ردود الفعل العالمية على اتفاقية تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان وأوضحت بأن الحكومة الامريكية رحبت بالاتفاقية ، وتراها خطوة هامة على طريق رفع مستوى الحياة في حوض النيل ، لكن اوضحت الصحف المصرية ان المسؤولين البريطانيون غاضبون ، وهي منسوبة الى مسؤولين في الخارجية البريطانية بأن بريطانيا واثيوبيا تريان ان المفاوضات كانت يجب ان تشمل كل دول حوض النيل (٧٠).

وفي الوقت نفسه عارض البعض كما أشرنا ، وابدوا عدم رضاهم عن بعض بنود الاتفاقية ، فقد أنتقد السيد ميرغني حمزة ، وزير الزراعة والري والطاقة الكهربائية السابق كمية المياه المخصصة للسودان بموجب الاتفافية ، وانها أقل مما كان يتوجب على السودان قبوله ، مشيراً الى ان كمية المياه كان يجب ان تقاس استناداً الى نسبة الاراضي الصالحة للري في كل من البلدين ، وهو ما تمت مناقشته في مفاوضات عام ١٩٥٥ ، الا ان حكومة السودان لم تتمسك بذلك ، كما تطرق أيضاً الى ان تعويضات أهالي وادي حلفا لم تكن منصفة ، وانها لا تغطي الا جزءاً من تكلفة التهجير ، وقد انتقد بدوره تأييد بعض السياسيين للاتفاقية ومنهم علي الميرغني ، الصديق المهدي ، اسماعيل الأزهري ، عبد الله خليل ونسبها الى المشاكل التي كانت تمر بها الأحزاب السياسية آنذاك (٧١).

أما ردود الفعل للدول الافريقية والتي انحصرت تقريباً بالدول المشتركة في حوض نهر النيل ، فقد اعلنت الحكومة الاثيوبية بعد توقيع المعاهدة عدم اعترافها بها تحت ذريعة ان الاتفاقية غير عادلة وان القانون الدولي لا يقبل كلمة الحقوق المكتسبة ، وان الحقوق الثابتة

لدولة ما مشتركة في نهر دولي ، كما اعلنت انه لم يتم أخذ رأي الحكومة الاثيوبية فيما تم الاتفاق عليه بين مصر والسودان وعليه أعلنت عن تنصلها صراحة من اتفاقية ١٩٥٩ ليس ذلك فحسب بل ارسلت احتجاجاً على بناء السد العالي ، لان قرار بنائه أتخذ من دون اجراء مشاورات مع اثيوبيا ، مع العلم ان اثيوبيا مرتبطة بالمشروعات الامريكية ، كما اعلنت الحكومة الاثيوبية ان اتفاقية ١٩٥٩ أقتصرت على مصر والسودان وتجاهلت بقية دول حوض النيل الأخرى ، مما حدى بتلك الدول الى اثارة المطالب بحصتها في مياه النيل بالرغم من وفرة موارد المياه بأنواعها وان من حقها استغلال ما تراه مناسباً لمصالحها الخاصة [٧٢].

ولذلك فإن أثيوبيا عملت على عرقلة اي اتفاقية جديدة خاصة بتوزيع مياه النيل ، ولكن نتيجة للاتصالات المستمرة بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس ابراهيم عبود مع الامبراطور هيلاسيلاسي امبراطور أثيوبيا تمت موافقته على المعاهدة [٧٣].

غير ان الاتفاقية لا زالت سارية المفعول ولا زالت تحكم العلاقة المائية بين مصر والسودان ، حيث ان السودانيين يطالبون بين الحين والآخر بمراجعة الاتفاقية او الغائها ، ولم يتوقف الحديث عنها الا بعد نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، عندما وقف الشعبان (المصري والسوداني) مع بعض ، ولم تعد المناقشات داخل البرلمان بعد هزيمة ١٩٦٧ عن تقسيم المياه وازمة مياه النيل مع مصر ، وانما تحدثوا عن الاهتمام بمشاريع الري والزراعة في الجنوب لدعم الاقتصاد القومي وتشغيل الأيدي العاملة [٧٤].

ولابد من القول في ختام الموضوع من أن السودان قد قدمت تنازلات كبيرة من اجل توقيع تلك الاتفاقية وكان المبرر لذلك العمل في مشروع الجزيرة والذي كان في وقتها أكبر وانجح مشروع لزراعة القطن في العالم تحت ادارة موحدة ، وكان يُعد المورد الرئيسي للعملات الاجنبية في السودان ، ولكن في ثمانينات القرن الماضي بدأ الانهيار يضرب أرجاء المشروع وأصبح العطش السمة الاساسية للمشروع في السنوات الأخيرة ، اضافة الى ذلك لم يستطع السودان خلال الفترة السابقة من استخدام أكثر من (١٢) مليار متر مكعب في العام بدلاً من (١٨,٥) مليار الذي ظل يفاوض من اجل الوصول الى الاتفاقية مدة خمسة اعوام وقدم تنازلات من اجلها (تهجير وادي حلفا ، زيادة حصة السودان من مياه النيل)[٧٥].

هوامش البحث

١- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ar. Wikipedia . org

٢- معلومات حول نهر النيل

http://www.ancient-egypt-online.com / river – nile – facts . html .

٣- ويكيبديا الموسوعة الحرة ، المصدر السابق .

٤- اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ : هي اتفاقية ابرمتها الحكومة البريطانية المندوب السامي لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني بصفتها الاستعمارية نيابة عن عدد من دول حوض النيل وهي اوغندا ، وتنزانيا ، وكينيا في عام ١٩٢٩ مع الحكومة المصرية ، يتضمن اقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل ، وان لمصر الحق في الاعتراض (الفيتو) في حالة انشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده . انظر : www.mare.fa.org .

٥- فتحي علي حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٦٧ .

٦- تشكلت اللجنة من رئيس بريطاني وعضوين آخرين احدهما مصري والآخر بريطاني وقد اتموا بحثهم ووضعوا تقريرهم في ٢١ آذار من عام ١٩٢٥ ، والذي لا ينفصل عن الاتفاق بين مصر وبريطانيا بشأن استخدام مياه النيل لاغراض الري . تضمن " انه لا تقام بغير اتفاق مع الحكومة المصرية أعمال ري او توليد قوي او اي اجراءات اخرى على النيل " للمزيد انظر : digital . ahram. org صحيفة الاهرام الرقمي ، النت في ١٠ / ١ / ٢٠١١ .

٧- ثورة ١٩٢٤ في السودان عبارة عن عدة مظاهرات في الخرطوم وام درمان خلال شهري حزيران وتموز ، قام بها الموظفين والحرفين وصغار التجار ، وكان بدافع من جمعية اللواء الابيض وكانت تندد بالاستعمار البريطاني وتطالب بخروجه من البلاد وتدعوا للوحدة مع مصر وبلغت أوجها في حادثة آب ١٩٢٤ ، حيث قاد طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم مظاهرة بالزي الرسمي حاملين بنادقهم يجوبون شوارع الخرطوم ، حاملين العلم المصري ويهتفون بتأييد مصر . للمزيد انظر : www.ahewar.org ؛

محمود محمد ياسين ، ثورة ١٩٢٤ بداية الثورة الوطنية الديمقراطية الحديثة في السودان الحوار المتمدن ، العدد ٣٧١١ في ٢٨ / ٤ / ٢٠١٢ .

٨- صحيفة الاهرام الرقمية ، المصدر السابق .

٩- محمد عبد الغني سعودي ، النيل : دراسة في السياسة المالية ،العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١٨٥ .

١٠- وهي قناة ري لنقل بعض المياه من بحر الجبل شمالاً لري الاراضي الزراعية في مصر والسودان ، بدأ شقها ولكنه لم يكتمل وتوقف المشروع ، وكانت فكرته من عام ١٨٨٣ وشق في ١٩٤٧ وتوقف المشروع في ١٩٧٧ . للمزيد انظر :

Roberto . Collins , The waters of the Nile , oxford , 1990 , P. 90 .

١١- يحيى عبد المجيد ، مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية – السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١٨١ – ١٨٢ .

١٢- وهو سد مائي على نهر النيل في جنوب مصر ، انشئ في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وساعد السوفيت في بناءه ، ساعد كثيراً في التحكم في تدفق المياه وتخفيف من آثار فيضان النيل ، يستخدم لتوليد الكهرباء في مصر ، بدأ بناؤه في عام ١٩٦٠ وأكمل بناؤه في عام ١٩٦٨ ، افتتح السد رسمياً في عام ١٩٧١ . للمزيد انظر : ويكبيديا الموسوعة الحرة ، المصدر السابق .

١٣- سلمان محمد احمد سلمان ، خفايا وخبايا مفاوضات اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ . سودانيل http://www.sudanile.com

١٤- احمد ذياب ، العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ – ١٩٢٤ ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص١٢٤ .

١٥- هدى جمال عبد الناصر ، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ – ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٣٣٥ .

١٦- اسماعيل الازهري (١٩٠١ – ١٩٦٩) وهو اول رئيس وزراء للسودان بعد استقلالها من الاستعمار الانكليزي ، تخرج من الجامعة الامريكية ببيروت عام ١٩٣٠ ، تولى رئاسة وزراء السودان في الفترة (١٩٥٤ – ١٩٥٦) وأصبح رئيس مجلس

السيادة في الفترة (١٩٦٥ – ١٩٦٩) . للمزيد راجع : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص١٩٠ .

١٧- الفاتح الشيخ يوسف ، العلاقات السودانية المصرية ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، السودان ، جامعة الجزيرة ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٨ .

١٨- صحيفة أبناء السودان ، عدد ١٤٩ ، تاريخ ٢٦ / سبتمبر / ١٩٥٤ بقلم محمود محمد طه .

١٩- حركة عدم الانحياز : وهي واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ونتيجة مباشرة للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو) وبين المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ، وعدد الدول المشاركة ٢٩ دولة) . للمزيد انظر : ويكبيديا الموسوعة الحرة ، عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٤ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٢٥ .

٢٠- حزي الآمة : حزب سياسي تأسس في فبراير ١٩٤٥ وكان الصديق عبد الرحمن المهدي أول رئيس للحزب وعبد الله خليل أول سكرتير للحزب وكانت من أهدافه استقلال السودان عن بريطانيا ومصر رافعاً راية الاستقلال الكامل عن الدولتين وسمي مؤيدوه بالاستقلاليين . للمزيد راجع : ويكبيديا ، الموسوعة الحرة ، المصدر السابق .

٢١- الفاتح الشيخ يوسف ، المصدر السابق ، ص١٣٨ .

٢٢- الوزراء المستقيلون من الحزب الوطني الاتحادي هم : ميرغني حمزة ، خلف الله خالد ، احمد جيلي . راجع : نهلة عبد العظيم ابراهيم ، القضية السودانية ١٩٣٦ – ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، ١٩٩١ ، ص٢٧١ .

٢٣- المصدر نفسه .

٢٤- الوفد السوداني : خضر حمد رئيس الوفد والاعضاء هم بشير عبد الرحيم وكيل وزارة الري ، عمر العوض نائب مدير الري ، محمود جادين ، وصغيرون بالزين بالاضافة الى السيد همفري موريس مستشار الري . اما الوفد المصري : صلاح سالم رئيس الوفد (وزير الارشاد القومي ومسؤول ملف السودان) والاعضاء هم ، احمد عبد الشر باصي وزير الاشغال والري ، سمير حلمي ، احمد سليم ، محمد أمين ، طاهر ابو الوفا ، حسن زكي ، يوسف سميكة . انظر : صحيفة سودانيل الالكترونية

٢٥- الفاتح الشيخ يوسف ، المصدر السابق ، ص١٣٨ .

٢٦- وضح السيد خضر حمد بأنه اثناء مجيئه الى القاهرة للتفاوض مع صلاح سالم حول اتفاقية مياه النيل قد احضر معه من السودان قصيدة للشاعر احمد محمد صالح عنوانها (الى نجيب في عليائه) مطلعها : (يا صاحب القلب الكبير تحية من امة اوليتها الاحسانا ...) وذلك لغرض ان تكتب بخط جميل او تعمل لها لوحة وفي أثناء وجوده في الورشة لكتابتها وتعليقها في لوحة ، حضرت النيابة العسكرية وبدأ التحقيق حول القصيدة ، حيث كان رد خضر حمد بأنها من الشعر الجيد وانها ثناء على نجيب وهو صديقه وشخص يهمه وقد نشرت في السودان وأذيعت مرتين ووجدت قبولاً لدى الشعب السوداني ، ولكن المحقق اعتبرها إساءة لرجال الثورة وانها تسيء الى العلاقات بين البلدين وادت المسألة الى ازمة أحدثت بوادرها تباعداً بين القاهرة والخرطوم . للمزيد انظر : مصطفى كمال عبد العزيز ، مصر في البرلمان ١٩٥٦ – ١٩٦٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ص٧٨ .

٢٧- سلمان محمد احمد سلمان ، المصدر السابق ، ص١٠ .

٢٨- عبد الفتاح ابو الفضل ، كنت نائباً لرئيس المخابرات ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١٣٩ .

٢٩- سلمان محمد احمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٩ - ١٠ .

٣٠- المصدر نفسه ، ص ١٠ – ١١ .

٣١- همفري موريس عمل في السودان كمهندس لاكثر من ٣٠ عاماً وترأس قناة جونقلي عام ١٩٤٥ وظل الى تقاعده برتبة مستشار الري السوداني . انظر : صحيفة الراكوبة الالكترونية . www.alrakoba.net

٣٢- عبد الفتاح ابو الفضل ، المصدر السابق ، ص١٤١ – ١٤٢ .

٣٣- سلمان محمد احمد سلمان ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

٣٤- عبد الله خليل (١٨٩٢ – ١٩٧٠) رئيس وزراء السودان من (١٩٥٦ – ١٩٥٨) وهو سكرتير حزب الأمة تخرج من كلية غوردون والتحق بالمدرسة الحربية وأصبح

اميرالاي وهو من اعضاء جمعية اللواء الأبيض المشاركة في ثورة ١٩٢٤ . للمزيد انظر :

www.sudanesonile.com

٣٥- حنان محمود عزوز ، سياسة مصر تجاه السودان ١٩٥٦ – ١٩٥٩ ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد البحوث والدراسات العربية ، الجامعة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٤٢ .

٣٦- ارشيف الخارجية المصرية ، محفظة رقم (٥١) ملف مرقم ٧٤٤ / ٨٨ / ١ جـ٢ ؛ حنان محمود عزوز ، المصدر نفسه ، ص٢٤٣ .

٣٧- حنان محمود عزوز ، سياسة مصر تجاه السودان ١٩٥٦ – ١٩٥٩، المصدر نفسه ، ص٢٤٦ .

٣٨- سلمان محمد احمد سلمان ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

٣٩- حنان محمود عزوز ، سياسة مصر تجاه السودان ، المصدر السابق ، ص٢٤٧ .

٤٠- صلاح الدين الشامي ، دراسات في النيل ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٤٠٢ .

٤١- هي منطقة تقع على الطرف الافريقي للبحر الأحمر مساحتها (٢٠,٥٨٠) كم^{٢} وتوجد بها ثلاث بلدات كبيرة هي حلايب وأبو رماد وشلاتين ، المنطقة تتبع مصر إدارياً وهي محل نزاع حدودي بين مصر والسودان ويطلق عليها أحياناً المنطقة الادارية لحكومة السودان او اختصاراً بالانكليزي (SGAA) وينتمون سكانها الى اثنية واحدة . للمزيد : ويكيبديا الموسوعة الحرة .

٤٢- سلمان محمد احمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

٤٣- صحيفة التايمز البريطانية ، عدد ١٨ ، فبراير عام ١٩٥٨ ، الصفحة الثامنة ؛ منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الاقليمي دراسة في المشكلات السياسية، بغداد، ٢٠١٢ ، ص٢٩ .

44- P.M.Holt , A modern History of Sudan , London , 1973, P. 189 .

٤٥- محمود قلندر ، السودان ونظام الفريق عبود ١٧ نوفمبر ٥٨ – ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ ، الخرطوم ٢٠١٢ ، ص١١٣ .

٤٦- الوفد السوداني يتكون من اللواء محمد طلعت فريد رئيساً للوفد ، وعضوية كل من :

١- الاميراي محمد احمد عروة ، وزير التجارة والصناعة والتموين .
٢- الاميرالاي المقبول الأمين الحاج ، وزير الزراعة والري والمواصلات .
٣- عبد الماجد احمد ، وزير المالية والاقتصاد .
٤- محمد عثمان يس ، وزير المالية والاقتصاد .
٥- احمد مختار سفير السودان بالجمهورية العربية المتحدة .
٦- حمزة ميرغني ، وكيل وزارة المالية والاقتصاد .
٧- منصور محجوب ، مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين .
٨- محمد ابراهيم النور ، نائب رئيس القضاء .
٩- مهدي شريف ، النائب العام بالانابة .
١٠- محمود محمد جادين ، مدير وزارة الري .
١١- الرشيد سيد احمد ، نائب المستشار لشؤون الري .
١٢- صغيرون الزين ، نائب مدير وزارة الري .
ينظر : سلمان محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص٤٣ – ٤٤ .

47- P.M.Holt : OP Cit , P.190 .

٤٨- سلمان محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص٥٦ .
٤٩- شريف محمد شريف ، ارض الجزيرة بالسودان دراسة اقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص٧١ .
٥٠- محمود عبد الغني سعودي ، المصدر السابق ، ص٢٠٠ .
٥١- المصدر نفسه ، ص٢٠١ .
٥٢- سلمان محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص٥٦ .
٥٣- تضمنت مطالب أهالي حلفا : اختيار المكان البديل ، عدم الالتزام بالتعويضات التي ستدفعها مصر لحكومة السودان عند تقرير التعويضات المستحقة ، عدم الالتزام بالزمن المحدد لاخلاء المنطقة . ووافق عبود علي على المطالب .للمزيد انظر : شريف محمد شريف ، المصدر السابق ، ص٧٨ .
٥٤- اعضاء لجنة اعادة توطين أهالي حلفا وهي برئاسة داود عبد اللطيف مدير مديرية محافظة كسلا وأحد ابناء المنطقة وعضوية كل من المقبول الأمين الحاج وزير الصحة

والوكيل الدائم لوزارة المالية ، مدير وزارة الزراعة ، ومدير وزارة الري . وحددت مهمة اللجنة في تعمير وتطوير منطقة التهجير ، تحديد معايير التعويضات ، توزيع الوحدات السكنية والزراعية في منطقة التوطين ، تنسيق التعاون بين الوزارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن ترحيل وتوطين أهالي وادي حلفا . للمزيد انظر : محمد عبد الغني سعودي ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

٥٥- شريف محمد شريف ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

٥٦- داود عبد اللطيف (١٩٠٨ – ١٩٨٩) تخرج من مدرسة البوليس وعين نائباً للمأمور عام ١٩٤٢ ، تولى مناصب عديدة منها ، مدير لمديرية كسلا واسندت له مهمة لجنة توطين أهالي حلفا بدرجة وكيل دائم ، احيل على التقاعد عام ١٩٦٠ بسبب معارضته لتهجير أهالي حلفا الى منطقة خشم القربة لانه اعتبرها غير ملائمة ولا مناسبة لأهالي حلفا ، اختلف مع الحكومة أيضاً في مسألة التعويضات وقاد حركة المقاومة مع اهلها . للمزيد انظر : منتدى وياقلو wayaglo.net.

٥٧- مصطفى محمد طاهر ، داود عبد اللطيف رجل المهام الصعبة ، د.م ، ١٩٩٦ ، ص٧٦ – ٧٧ .

58- Hassan Dafalla : The Nuabian Exodus, London, P. 180 – 181 .

٥٩- احمد محمد شاقوق ، الثورة الظافرة ست سنوات عجاف ثورة الطلبة ، الخرطوم ، ١٩٦٩ ، ص٢٩ .

٦٠- اسماعيل حسين ، تعويضات أهالي حلفا – مجلة الدراسات السودانية ، العدد الاول ، مج٢ ، مارس ١٩٧٠ ، ص١١٩ .

٦١- سلمان محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

٦٢- اسماعيل حسين ، المصدر السابق ، ص١٢٢ .

٦٣- الفاتح الشيخ يوسف ، المصدر السابق ، ص١٣٩ .

٦٤- مصطفى كمال عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص٩٦ .

٦٥- محجوب محمد صالح ، العلاقات المصرية السودانية واشكالات الادراك المتبادل ، ندوة العلاقات المصرية السودانية ، القاهرة ، د.ت ، ص١٤٨ .

٦٦- سلمان محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

٦٧- محجوب محمد صالح ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

٦٨- سلمان محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

٦٩- صحيفة الرأي العام ، ٩ نوفمبر ١٩٥٩ ، عدد ٢٢٤٣ .

٧٠- محمد علي صالح ، وثائق امريكية عن عبود ، ج١٩ ، صحيفة الراكوبة ، نت في ٢١ / ١١ / ٢٠١٣ .

٧١- سلمان محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

٧٢- محمد عبد الغني سعودي ، النيل (دراسة في السياسة المائية) ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ ؛ سامية عبد العزيز درويش ، المقارن النيلية في السودان – دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص١١٠ .

73- Jackson, H.C: Behind the modern Sudan , London, 1955, P.239.

٧٤- مصطفى كمال عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص١١٦ .

٧٥- ابراهيم احمد نصر الدين ، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية ، القاهرة ، د.ت ، ص٩٤ ؛ صحيفة السودان الجديد ، العدد ٤٦٠٠ في ٣٠ مارس ٢٠٠٦ .